دراسة أثر معدل التضخم على مؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر والسعودية خلال الفترة 1980-2020

Studying the impact of the inflation rate on the domestic financial stability index in Algeria and Saudi the period 1980-2020

د زيتوني كمال،[1]

[1]Zitouni kamal

جامعة المسيلة، مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية،kamal.zitouni@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 19 /2022/04 تاريخ القبول: 11 /2022/06 تاريخ النشر: 30 /2022/06

ملخص:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة العلاقة التي تربط بين معدل التضخم ومؤشرات الاستقرار المحلي وتأثيرها على بعض الاقتصاديات العربية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة بغية الوصول إلى النتائج المتوخاة، التي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير والطويل؛

كلمات مفتاحية: الاستقرار المالي، معدل التضخم ، القروض البنكية؛ الصدمات الاقتصادية؛

تصنيف *JEL* : *O40 , F 43, E44 .*

Abstract:

The main objective of this study is to know the relationship between the rate of inflation and indicators of local stability and its impact on some Arab economies. in the short and long term;

Keywords financial stability, inflation rate, bank loans; economic shocks;.

Jel Classification Codes: : O40 , F 43, E44 .

Résumé:

L'objectif principal de cette étude est de connaître la relation entre le taux d'inflation et les indicateurs de stabilité locale et son impact sur certaines économies arabes à court et à long terme ;

Mots-clés: stabilité financière, taux d'inflation, prêts bancaires ; chocs économiques;

Codes de classification de Jel: **:** O40 , F 43, E44 .

المؤلف المرسل: زيتوني كمال ، الإيميل: kamal.zitouni@univ-msila.dz

1. مقدمة:

شهدت العديد من البلدان المتقدمة والنامية في العقود الماضية إلى أزمات مالية اختلفت في حدتها ومداها تبعا للظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان، وتكرر حدوث هذه الأزمات في مطلع الألفية الثالثة، وتكبدت البلدان التي أصابتها خسائر في الإنتاج وتكاليف مالية لمعالجتها فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات والاحتياطيات الدولية، وزيادة الديون المتعثرة ونقص التمويل؛

1.1الإشكالية الرئيسة:

كيف يؤثر معدل التضخم على مؤشر الاستقرار المحلي خلال الفترة 1980-2020 في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، السعودية)؟

وجاء تقسيم الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل الأساسية المحددة لمؤشر الاستقرار المحلي ؟
- ماهي أثار معدل التضخم على مؤشر الاستقرار المحلي محل الدراسة (الجزائر، السعودية).

2.1 فرضيات الدراسة.

على ضوء الإشكالية المطروحة؛ يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يؤثر معدل التضخم على مؤشر الاستقرار المحلي خلال الفترة 1980-2020 في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، السعودية)؟

الفرضيات الفرعية:

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومؤشر الاستقرار المحلي؛

H2: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية إحصائية بين معدل التضخم ومؤشر الاستقرار المحلي؛

1.2أهداف الدراسة.

نسعى من خلال هذا البحث أن نحقق بعض الأهداف الآتية:

- معرفة أثر معدل التضخم على القطاع المصرفي والمالي في الجزائر؛ وكيفية تجنب الصدمات المتوقعة؛

3.1 أهمية البحث.

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

- توفير هذه القاعدة من البيانات من شأنه أن يساعد صانع القرار في السلطات النقدية في الجزائر، على تحديد مؤشرات الأزمات المصرفية ومحاولة التقليل من آثارها المتوقعة؛
- التأكيد على تبين مفهوم شامل الاستقرار المالي، بحيث يستوعب هذا المفهوم علاقة تلك المتغيرات بالصدمات المتوقعة؛
- تسليط الضوء على الآثار النقدية والحقيقية لمعدل التضخم في البلدان النفطية، والمتغيرات التي تلعب دوراً بالغاً في تعميق هذه الآثار.

4.1 أسباب اختيار الموضوع.

يمكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيمايلي:

الأسباب الذاتية:

- تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص الذي تناولناه في دراساتنا ما بعد التدرج؛
- الميل الطبيعي ورغبتنا للبحث والاستطلاع في مواضيع الأزمات المصرفية ومواضيع الاقتصاد الكلي.و تقدير العلاقة بين مؤشرات الأزمات المصرفية؛ والمتغيرات الاقتصادية الكلية؛.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار المالي المحلي.

شهد النظام المالي توسعا تجاوزت وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي، فقد ارتفع مجموع الاصول المالية في الاقتصاديات المتقدمة بحيث اصبح يشكل أكثر من ضعف الناتج المحلي السنوي، كما أصبح النظام المالي أكثر تعقيدا من حيث زيادة تعقيدات الادوات المالية، وتنوع الانشطة، وانتقال المخاطر، مما استجوب أن يكون الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا أساسيا في السياسات الاقتصادية

1.2 مفهوم الاستقرار المالي:

ان مفهوم الاستقرار المالي يتعدى المفهوم البسيط لعدم وقوع الازمات، فالاستقرار المالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالين مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد. (بلوافي أ.، 2009، صفحة 72)

كما يعرف الاستقرار المالي على أنه: قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الامثل للموارد. (k.hess, 2005, p. 2)

ويمكن اعتبار النظام المالي مستقرا اذا ما اتسم بالإمكانات التالية: (شيناسي، 2005، صفحة 32)

- ✓ تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الاخرى(كادخار والاستثمار، والاقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد اسعار الاصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج)؛
- ✓ تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وادارتها؛
- ✓ استمرار القدرة على أداء هده الوظائف الاساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات؛

وتجدر الاشارة الى أن المظاهر الاساسية لعدم الاستقرار المالي تتمثل في ثلاثة مظاهر أساسية، كمايلي: (كوهين، 2007، صفحة 109)

- ✓ الذعر المالي: ويقصد به تلك المظاهر التي ينتج عنها حدوث التهافت على سحب الودائع من البنك؛
- ✓ الانهيار المالي: وهو ما يتعلق بانهيار الاسواق المالية؛
- ✓ عدم استقرار الاسعار: والذي يمكن أن يأخذ الشكلين التاليين:
  1. الارتفاع المستمر في الاسعار، والذي يعرف بالتضخم؛
  2. الهبوط المستمر والمتواصل، والذي يعرف بالتقلص والانعكاس في الأسعار.

2.2 أهمية الاستقرار المالي

يمكن ابراز أهمية الاستقرار المالي من خلال مايلي:

- أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي؛
- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الازمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي (بوافي، 2005، صفحة 73)، كما أن وجدو نظام مالي أكثر تطور يعزز الكفاءة والنمو، بما يحققه من خفض للتكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات والمتابعة، واذ كان هناك بين الاستقرار المالي والنمو علاقة ارتباط فان لعدم الاستقرار المالي كذلك اثاره السلبية على النمو. (المصرفي، 2014)
- انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى مستوى العالمي، فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة،

- نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الاصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها،
- ونتيجة لما سبق ذكره وغيره من اثار للاضطرابات المالية، فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال وأعمال واجتماعات الجهات المعنية من أفراد ومؤسسات على المستوى العالمي، فلا يكاد يخلو اجتماع مهم لقادة الدول الثمانية او غيرها الا ويضع ضمن برنامج أعماله الحديث عن الامر والحث على ضرورة تكاتف الجهود للحد من النزيف الذي تحدثه هذه الاضطرابات، كما لا يكاد يخلو بنك مركزي الا وبه وحدة خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي (بلوافي ا.، 2017، صفحة 74)، هناك أكثر من اثنى عشر بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقدي الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقها. (عازي، 2018، صفحة 2)

3.2 دراسة تحليلة مؤشرات الاستقرار المالي

وفيما يلي تحليل لهده المؤشرات مع جراء توصيف للأثر هده المؤشرات على المقياس الكلي للاستقرار المالي:

جدول رقم1: أثر مؤشرات المقاييس المركبة على المقياس الكلي الاستقرار المالي AFSI

المقياس المركب	مؤشرات المقياس المركب	التأثير
مقياس التطور المالي FDI	رسملة السوق/GDP	+
	الائتمان المحلي/GDP	+
	هامش أو فارق الفائدة	-
مقياس التعرض للمخاطر المالية FVI	معدل التضخم	-
	عجز الموازنه العامة	+
	عجز الحساب الجاري	+
	انخفاض أو ارتفاع مفرط في	-
	الائتمان غير الحكومي/ الائتمان الكلي	+
	القروض كنسبة مؤوية من الودائع	
	الودائع/M2	+
	الاحتياطيات / الودائع / أوراق نقدية وعملات معدنية /M2	+
مقياس السلامة المالية FSI	القروض/ القروض الكلية	-
	رأس المال/ الموجودات	+
	نسبة رأس المال الخاص/ الموجودات الكلية	+
	نسبة السيولة السيولة الكلية/ السيولة المطلوبة	+
	نسبة المخاطرة العامة	-
مقياس المناخ الاقتصادي العالمي	المناخ الاقتصادي العالمي	+
	معدل التضخم العالمي	-
	معدل النمو الاقتصادي العالمي	+

المصدر: محمد صبحي حسون السعودي، طرق قياس للتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للفترة 2000- 2012، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد18، 2015، ص 9،

الإصلاحات الاقتصادية المصاحبة لاستقرار المالي المحلي

4. ملامح الإصلاح النقدي والمالي في الجزائر

مرت السياسة النقدية بمراحل عدة تزامنا مع الإصلاحات النقدية والمالية في الجزائر وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الإصلاحات بالتفصيل.

1.4 تعديل قانون النقد والقرض من سنة 2005 إلى 2008:

في سنة 2005 عرف القطاع التقني لأنظمة الدفع تأمينا عن طريق وضع هندسة وظيفية لتحديد أخطار الدفع، فقد حددت مجموعة من النصوص التشريعية ضمن القانون الخاص بنظام المقاصة والشيكات الصادر في ديسمبر 2005 التي تحدد فيه مسؤوليات المتعاملين في نظام الدفع وحقوق والتزامات المشاركين في هذا النظام (حياة، 2012، صفحة 66)

بتدابير إضافية مست كل من:

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية.

- تدعيم أدوات التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر ما يسمح بتحسين للإشراف على القطاع المصرفي.
- تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر.

2.4 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:

تأتي سنة 2010 لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال صدور الأمر رقم (10-04) المتعلق بالنقد والقرض، تم وضع فيه مجموعة من الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية (ملياني، 2018، صفحة 142)، ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيه:

- بنك الجزائر لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.
- توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل السعي إلى تحقيق استقرار الأسعار.
- إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية والمتمثلة في الاستشارة والتسيير والهندسة المالية.
- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها . (خوالد، 2018، صفحة 197)
- يقوم البنك المركزي بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر للمؤسسات والعائلات ومركزية المخاطر لعوارض الدفع. (الرحمان، 2017، صفحة 23)
- تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة...) . (موسى، 2019، صفحة 96)
- وبغرض تعزيز وتدعيم مهمة الاستقرار المالي أصدر مجلس النقد والقرض جهازا احترازيا جديدا سنة 2014 لمطابقة التواعد الاحترازية الكلية تماشيا مع مستجدات لجنة بازل.

3.4 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

صدر قانون رقم (10/17) الصادر في أكتوبر 2017 ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيه:

- ✓ ترخيص لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية لمواجهة شح الموارد وتغطية عجزها وتمويل الاقتصاد، والتي هي بحاجة إلى تمويل قدره 570 مليار دج سنة 2017 وإلى 1815 مليار دج سنة 2018،
- ✓ لمنع العودة إلى المديونية الخارجية ثم فيه اللجوء إلى التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) الصادر مؤخرا في الجريدة الرسمية لقانون النقد والقرض من الأمر (10/17) في المادة 45 مكرر الذي تنص على: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: "
- ✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، (موسى، 2019، صفحة 96)

3.4 الخطة العاشر: برنامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030

تبنت المملكة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، وقد رسمت الرؤية التوجهات والسياسات العامّة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصّة بها، لتكون المملكة نموذجا رائدًا على كافّة المستويات وانسجاماً البرنامج حيث تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها وإختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة، وقد كلّف مجلس الوزراء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.

✓ **المبادئ العامة:**

أطلق برنامج التحوّل الوطني للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية2030، وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها، وحددت الجهات المشاركة في البرنامج أهداف إستراتيجية لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ومجابهة هذه التحديّات إلى العام 2020 بناءً على مستهدفات محددّة، ومن ثم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها، تعتمد على مؤشرات مرحلية لقياس الأداء ومتابعته، وإنطلق البرنامج في عامه الأول على مستوى 24 جهة حكومية على أن يتم إضافة جهات أخرى في الأعوام المقبلة. (الوطني، 2019)

شكل رقم 1: استراتيجية تطبيق رؤية المملكة العربية السعودية2030

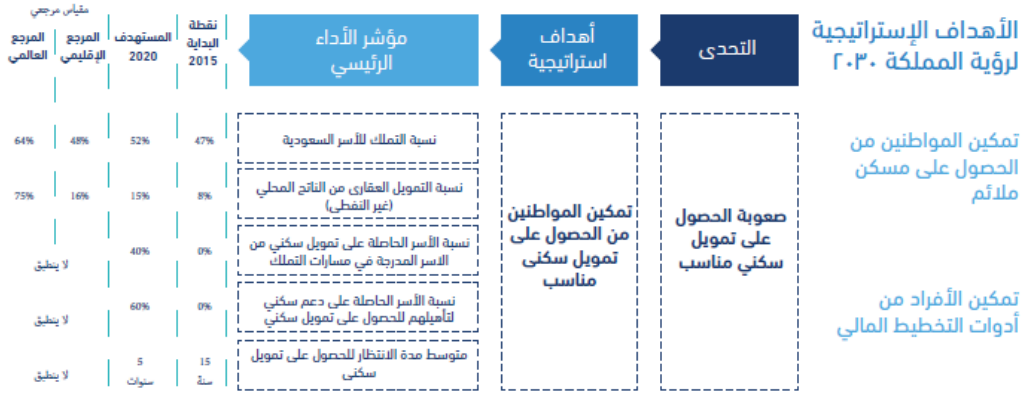

المصدر: رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني، ص ص 9،10 ttp://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf، تاريخ الاطلاع : 15 افريل 2022

يهدف البرنامج إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها وتعتبر مبادرات البرنامج للعام 2016 هي الموجة الأولى لتحقيق ذلك، وسيتمّ مراجعتها وتقييمها والنظر في كفايتها وأدائها دورياً، والنظر في اعتماد مبادرات إضافية يتم دراستها وتطويرها وفق آلية عمل البرنامج.

والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي، ساهم برنامج التحوّل الوطني في رفع وتيرة التنسيق والعمل المشترك، عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامّة بناء على الأولويات الوطنية، والدفع نحو التخطيط المشترك ونقل الخبرات بين الجهات العامّة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء.

✓ **أهداف برنامج التحول:**

تحقق آلية عمل ومخرجات برنامج التحوّل الوطني أثرًا ملموساً على كفاءة وفعالية التخطيط وتكامل العمل الحكومي وتحقيقاً لالتزام رؤية المملكة العربية السعودية 2030 برفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي عبر

- **تحديد أهداف إستراتيجية ومستهدفات للجهات المشاركة:** إعتمد برنامج التحوّل الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق هذه الأهداف وإدراك التحديّات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام.2020 ؛
- **ترجمة الأهداف الإستراتيجية إلى مبادرات تنفيذية خاصّة بالجهات:** تمت ترجمة الأهداف الاستراتيجي للجهات المشاركة إلى مبادرات تفصيلية لتحقيق تلك الأهداف، وتطوير خطط تنفيذ تفصيلية،
- **تعزيز العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة :** حددّ برنامج التحوّل الوطني عدد من الأولويات الوطنية المشتركة ذات الأثر والنفع العام والمبنية على الأهداف الإستراتيجية للرؤية، حيث تم تحليل المبادرات في غرف دعم متخصصة وفق مُرشِحات قائمة على تعظيم مساهمة المبادرات في تحقيق الأهداف الوطنيّة المشتركة مثل: المساهمة في توليد الوظائف: تسهم مبادرات برنامج التحول الوطني على المساهمة في توليد أكثر من 450 ألف وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام 2020 ، بما يسهم في تحقيق هدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بتنمية الفرص للجميع؛
- **المساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص** : يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في دعم وتمويل المبادرات، مما يوفر نحو % 40 من الإنفاق الحكومي على المبادرات، ويساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج في رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلّي؛
- **المساهمة في تعظيم المحتوى المحلّي:** تسهم عدد من مبادرات برنامج التحوّل الوطني في توطين أكثر من 270 مليار ريال في المحتوى المحلّي، ما يعزز الارتقاء بالقيمة المضافة للمحتوى المحلي، والتقليل من الاعتماد على الواردات وخلق فرص العمل، تحقيقاً لهدف المملكة العربية السعودية في تعظيم المحتوى المحلّي في قطاعات مختلفة؛
- **المساهمة في التحوّل الرقمي:** يحدد برنامج التحوّل الوطني 5 منصّات رقمية مشتركة بين الجهات العامّة، و 29 مبادرة رقمية جوهرية متعلقّة بقطاعات حيوية، وعدد من الأصول الوطنية الرقمية يمكن استثمارها لدعم التحول الرقمي الحكومي، وذلك تماشيا مع التزام، بتنمية البنية التحتية الرقمية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية، ودعم الصناعات ومنشآت القطاع الخاص، والدفع نحو تطوير نماذج الأعمال بين القطاعين الحكومي والخاص ولتحقيق استدامة العمل وتعظيم الأثر.

اعتمد البرنامج على ممكّنات رئيسية تساهم في رفع درجة الاحترافية وانسيابية العمل ومنها:

- ✓ الشفافية: تحقيقاً لتعزيز الشفافية، ولضمان متابعة تقدم المبادرات وتحديد الفجوات بشكل سريع، تم تطوير لوحة قياس أداء موحدة تشمل جميع الأهداف والمؤشرات والمستهدفات لكل جهة، كما تقيس اللوحة أيضاً مدى التقدم في تنفيذ المبادرات، بما يسهم في رفع درجة الشفافية والمساءلة، وبما يعززّ مسؤولية الإنجاز لدى الجهات المعنية بالتنفيذ، ويرفع من كفاءة وسرعة اتخاذ القرار.
- ✓ المؤسساتية: من أجل بناء منظومة قادرة على الإنجاز، يقوم مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ببناء منظومة حوكمة متكاملة للعمل الحكومي وفق ممارسات فعّالة عبر تأسيس مراكز داعمة لتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم الأداء الحكومي مثل مركز الإنجاز والتدخّل السريع والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامّة، ويسعى برنامج التحول الوطني إلى تعزيز هذه المنظومة عبر دعم إنشاء مؤسسات جديدة مثل مكاتب تحوّل داخل الجهات المشاركة، لمتابعة تنفيذ مبادرات برنامج التحول الوطني؛ بما يمكّن مؤسسة العمل ومواءمة المبادرات، والرفع بتقارير عنها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية بطريقة دورية.
- ✓ الدعم التخصصي: لتعزيز جودة مبادرات الجهات الحكومية، عمل برنامج التحوّل الوطني على رفع درجة المشاركة بين الجهات العامّة عبر مواءمة المبادرات ذات الأهداف المشتركة وتعزيز التنسيق فيما بينها ونقل المعرفة عبر تأسيس وحدات دعم متخصصّة تعمل على مراجعة المبادرات وتقييمها ودارسة الجدوى الاقتصادية لكل مبادرة مع الخبراء والمعنيين.

5. عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة مؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر والمملكة العربية السعودية

يتم دراسة متغيرات الاستقرار المالي المحلي في الجزائر والمملكة العربية السعودية على أساس النظرية الاقتصادية وتحليل السلال الزمنية

1.5 دراسة السلاسل الزمنية المطبقة

إن أهم العوامل التي تأثر في دالة الاستقرار المالي المحلي: القروض البنكية، معدل التضخم، والجدول التالي يبين العلاقة المتوقعة بين مختلف المتغيرات.

جدول رقم 2 : العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج الاستقرار المحلي في الجزائر والسعودية.

المتغير	الرمز	طبيعة المتغيرات
الائتمان المحلي في الجزائر	CR	المتغير التابع
سعر التضخم في الجزائر	INF	المتغير المستقل
الائتمان المحلي في المملكة العربية السعودية	CR1	المتغير التابع
سعر التضخم في المملكة العربية السعودية	INF1	المتغير المستقل

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على صياغة النموذج.

2.5 دراسة السلاسل الزمنية المطبقة

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة، وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2020، والمتغيرات هي القروض البنكية (CR)، معدل التضخم في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر و السعودية)

إن اختبار ADF من أهم اختبارات الإستقرارية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السلسلة تستقر حيث تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم 3: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

الاختبار/المتغيرات	دالة الاستقرار المحلي في الجزائر المستوى:Level					
ADF	اتجاه العام		القاطع واتجاه العام		بدون قاطع واتجاه العام	
	tمحسوبة	tالجدوليه	tمحسوبة	tالجدولية	tمحسوبة	tالجدولية
Log(CR)	-1,300	2,948-	-0,848	3.544-	-0,544	1,950-
Log(INF)	-2,571	2,948-	-2,944	3.544-	-0,594	1,950-
الاختبار	المستوى 1st Difference					
ADF	اتجاه العام		القاطع واتجاه العام		بدون قاطع واتجاه العام	
	tمحسوبة	tالجدولية	tمحسوبة	tالجدولية	tمحسوبة	tالجدولية
dLog(CR)	-4,770	2,951-	-4,871	3,548-	-4,822	1,950-
dLog(INF)	-8,375	2,951-	-8,240	3,548-	-8,480	1,950-

المصدر: بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (*EViews.9*)

كخلاصة لاختبار الاستقرارية نجد:

$D\log(CR)$ مستقرة، $\log(CR)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(CR) \to I(1)$.

$D\log(INF)$ مستقرة، $\log(INF)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(INF) \to I(1)$.

3.5 اختبار علاقة التكامل المتزامن.

حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ، كما أن هذه المتغيرات تخضع لمركبة الاتجاه العام ذات نمط عشوائي، بينما الحد الثابت موجود في بعضها، هذا ما يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات Johansen ، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛
- ✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

- اختبار جوهنسون (johansen):

من خلال برنامج *EViews*.9 تحصنا ان درجة التأخير المقبول للمسار VAR هو P=1، و منه سنجري الاختبار على نموذج للمسار VAR (1)، و ذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

الفرضية الأولى: اختبار الأثر ؛

من خلال برنامج *EViews*.9 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 4: اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

مؤشر الاستقرار المحلي في الجزائر		
29,79	22,70	r=0
15,49	8,34	r=1
3,84	1,99	r=2

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (*EViews*.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$
$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$
$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$
$$iiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$$

- **مؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر:**

في الفرضية (i) نقبل الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 22.70، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 29.79. حيث: لا توجد على علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) و(iiii) نقبل الفرضية H_0 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية:8.34، 1.99 أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي:15.49، 3.84

ومنه لا توجد أي عدد علاقات التكامل المتزامن

الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

جدول رقم 5: اختبار القيمة الذاتية العظمى وفق نموذج جوهانسن

مؤشر الاستقرار المحلي في الجزائر		
r=0	14,36	21,13
r=1	6,35	14,26
r=2	1,99	3,84

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (*EViews.9*)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$

$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$

$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$

$iiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$

✓ مؤشر الاستقرار المحلي في الجزائر:

في الفرضية (i) نرفض الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen اقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 14.36، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 21.13، حيث: لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii) و (iii) و(iiii) نقبل الفرضية H_1 وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية:6.35، 1.99 أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي:14.26، 3.84

و منه لا توجد أي عدد علاقات التكامل المتزامن

بهذا نكون قد توصّلنا إلى احتمال عدم وجود علاقة توازنيّة في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة) أو بين البعض منها (تعبّر عنها علاقة التّكامل المتزامن التي تم قبول وجودها عند مستوى معنويّة قدره(5 %) ، ما يعني أن هذه المتغيرات تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل.

4.5 دراسة التقدير دالة الاستقرار المالي المحلي حسب نماذج الانحدار الذاتي.

بما أنا نكون قد توصّلنا إلى وجود علاقة توازنيّة في قصيرة المدى، بين المتغيرات المدروسة، فان حسب نماذج الانحدار الذاتي نكون عند هذه حالات في تحليل نماذج التقدير

ومن نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)على شكل مستويات.

1. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تفسير نتائج التقدير بالنسبة لمعادلة لوغاريتم الائتمان المحلي (log(CR:

LOGCR = 0.927648884863*LOGCR(-1) - 0.0612526170623*LOGINF(-1) + 0.897172678371

R^2=0.88 F= 146.80 n=39

نلاحظ أنه إذا ارتفع الائتمان المحلي خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان المحلي خلال الفترة (t) بمقدار (0,92) في حين نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والائتمان المحلي للقطاع الخاص بحيث قدرت المرونة بـ: (0,06)؛

أما إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية، نلاحظ أن معامل التحديد $(R^2 = 0{,}88)$ هو قوي جدا ، حيث أن 88% من التغيرات الحاصلة في $LOGCR$ يمكن تفسيرها من خلال كل المتغيرات المؤخرة بفترة (t-1).

نفس الشيء يمكن ملاحظته من خلال إحصائية فيشر المحسوبة، حيث أن هذه الأخيرة أكبر من F المجدولة، وبالتالي فإن المعنوية الكلية للمتغيرات تساهم في تفسير المتغير التابع.

5.5 إختبار ديكي فولر المطور (ADF) في المملكة العربية السعودية

المرحلة الأولى تخص دراسة خصائص السلاسل الزمنية وذلك من ناحية الاستقرارية (مركبة ، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار الصاعد (ADF).

جدول رقم6: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

الاختبار/المتغيرات	مؤشر الاستقرار المحلي في المملكة العربية السعودية					
ADF	اتجاه العام		القاطع واتجاه العام		بدون قاطع واتجاه العام	
	tمحسوبة	tالجدوليه	tمحسوبة	tالجدولية	tمحسوبة	tالجدولية
$Log(CR_1)$	-1,861	2,948-	-5,102	3,544-	2,502	1,950-
$Log(INF_1)$	-2,571	2,948-	-2,944	3,544-	0,594-	1,950-
الاختبار	المستوى 1st Difference					
ADF	اتجاه العام		القاطع واتجاه العام		بدون قاطع واتجاه العام	
	tمحسوبة	tالجدولية	tمحسوبة	tالجدولية	tمحسوبة	tالجدولية
$dLog(CR_1)$	-4,759	2,957-	-4,599	3,557-	-3,991	1,950-
$dLog(INF_1)$	-8,775	2,957-	-8,135	3,557-	-8,480	1,950-

المصدر: بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (*EViews.9*)

كخلاصة لاختبار الاستقرارية نجد:

$DLog(CR_1)$ مستقرة، $Log(CR_1)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(CR1) \to I(1)$.

$DLog(INF_1)$ مستقرة،$Log(INF_1)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(INF1) \to I(1)$.

6.5 اختبار علاقة التكامل المتزامن

حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل)، كما أن هذه المتغيرات تخضع لمركبة الاتجاه العام ذات نمط عشوائي، بينما الحد الثابت موجود في بعضها، هذا ما يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات Johansen ، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛
- ✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

7.5اختبار علاقة التكامل المتزامن.

حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ، كما أن هذه المتغيرات تخضع لمركبة الاتجاه العام ذات نمط عشوائي، بينما الحد الثابت موجود في بعضها، هذا ما يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات Johansen ، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛
- ✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

اختبار جوهنسون (johansen):

من خلال برنامج *EViews*.9 تحصنا ان درجة التأخير المقبول للمسار VAR هو P=1، و منه سنجري الاختبار على نموذج للمسار VAR (1)، و ذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

- الفرضية الأولى: اختبار الأثر ؛

جدول رقم7: اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

مؤشر الاستقرار المحلي في السعودية		
r=0	22,70	29,79
r=1	8,34	15,49
r=2	1,99	3,84

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (*EViews*.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i\,/\,H_0 : r = 0\,/\,H_1 : r > 0$$
$$ii\,/\,H_0 : r = 1\,/\,H_1 : r > 1$$
$$iii\,/\,H_0 : r = 2\,/\,H_1 : r > 2$$
$$iiii\,/\,H_0 : r = 3\,/\,H_1 : r > 3$$

- ✓ مؤشر الاستقرار المالي المحلي في السعودية:

في الفرضية (i) نقبل الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 22.37، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 29.79. حيث:لا توجد على الأقل علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) و (iiii) نقبل الفرضية H_0 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، عند مستوى معنوية 5%

ومنه لا توجد أي عدد علاقات التكامل المتزامن

- الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

جدول رقم8: اختبار القيمة الذاتية العظمى وفق نموذج جوهانسن

مؤشر الاستقرار المحلي في السعودية		
r=0	14,50	21,13
r=1	5,46	14,26
r=2	0,41	3,84

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (*EViews.9*)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$

$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$

$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$

$iiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$

دالة الاستقرار المالي المحلي في السعودية:

في الفرضية (i) نرفض الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen اقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 14.50، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 21.13، حيث: لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii) و(iii) و(iiii) نقبل الفرضية H_1 وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، عند مستوى معنوية 5%

ومنه لا توجد أي عدد علاقات التكامل المتزامن

8.5 دراسة التقدير دالة الاستقرار المالي المحلي حسب نماذج الانحدار الذاتي.

بما أنا نكون قد توصّلنا إلى وجود علاقة توازنيّة في الأجل الطّويل بين المتغيرات المدروسة، فان حسب نماذج الانحدار الذاتي نكون عند هذه حالات في تحليل نماذج التقدير.

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام:

- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)على شكل مستويات.

1. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تفسير نتائج التقدير بالنسبة لمعادلة لوغاريتم الائتمان المحلي $\log(CR_1)$

LOGCR1 = 0.9841911032*LOGCR1(-1) + 0.006465819816*LOGINF1(-1) + 0.1867838572

R^2=0.94 F= 298.27 n=39

نلاحظ أنه إذا ارتفع الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان المحلي خلال الفترة (t) بمقدار (0,98) في حين نلاحظ

كذلك نلاحظ وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والائتمان المحلي بمرونة تقدر بـ (0,006)؛

أما إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ أن معامل التحديد $(R^2 = 0{,}94)$ هو قوي جدا ، حيث أن 91.5% من التغيرات الحاصلة في $LOGCR1$ يمكن تفسيرها من خلال كل المتغيرات المؤخرة بفترة (t-1).

نفس الشيء يمكن ملاحظته من خلال إحصائية فيشر المحسوبة، حيث أن هذه الأخيرة أكبر من F المجدولة، وبالتالي فإن المعنوية الكلية للمتغيرات تساهم في تفسير المتغير التابع.

6. تحليل النتائج:

من خلال الدراسة القياسية توصنا الى مجموعة من النتائج:

1.6مؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر:

- ✓ حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل(log(CR، log(INF)، مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛
- ✓ لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة ؛
- ✓ لا وجود علاقة توازنيّة في الأجل الطّويل بين المتغيرات المدروسة؛
- ✓ النموذج مؤشر الائتمان المحلي ذات جودة إحصائية مقبولة وبالتالي يمكن اعتماده في التحليل؛ حيث تم الحصول على العلاقات التالية:
- علاقة طردية: نلاحظ أنه إذا ارتفع الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة (t)

2.6 مؤشر الاستقرار المالي المحلي في المملكة العربية السعودية:

- ✓ حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل $\log(CR_1)$ ،$\log(INF_1)$، مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى
- ✓ لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة ؛
- ✓ لا وجود علاقة توازنيّة في الأجل الطّويل بين المتغيرات المدروسة
- ✓ النموذج دالة الائتمان المحلي ذات جودة إحصائية مقبولة وبالتالي يمكن اعتماده في التحليل؛

3.6 اختبار صحة فرضيات الدراسة.

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة سنقوم باختبار فرضياتها التي تم وضعها سابقا في المقدمة كإجابات ونتائج أولية لدراسة في دراسة هذا الموضوع، ويتضح ذلك على النحو التالي:

تؤثر معدل التضخم على مؤشر الاستقرار المحلي خلال الفترة 1980-2015 في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، السعودية)

هذه الفرضية صحيحة، من خلال نتائج الدراسة القياسية، تؤدي بنا إلى حتمية قبول الفرضية الرئيسية، حيث أن متغيرات الاستقرار المالي المحلية والمتمثلة في معدل التضخم) في الجزائر و السعودية سيكون له تأثيرا ايجابيا أو سلبيا على مؤشر الأزمات المصرفية على المستوى المحلي ؛

وكما يمكن اثبات او نفي الفرضيات الغرفية على النحو التالي:

H1 :توجد علاقة إحصائية بين معدل التضخم ومؤشر الاستقرار المحلي؛

H2 :لا توجد علاقة إحصائية بين معدل التضخم ومؤشر الاستقرار المحلي؛

هذه الفرضية صحيحة، حيث إن نتائج الدراسة القياسية الخاصة بدالة الاستقرار المحلي الخاصة بالجزائر و السعودية، تؤدي بنا إلى قبول الفرضية الفرعية H1، للان نتائج تحليل نماذج الانحدار الذاتي تظهر لنا علاقة إحصائية بين معدل التضخم ومؤشر الاستقرار المحلي؛ ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة؛

7. خاتمة:

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي المحلي على المدى الطويل هدفا أساسيا في سياق صنع السياسات الاقتصادية، فهناك العديد من البنوك المركزية في البلدان والمؤسسات المالية بما فيها صندوق النقدي الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه؛ حيث لا يزال تحليل الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي؛

تعد الجزائر و السعودية من الدول الريعية التي يعتمد اقتصادها على الموارد البترولية بنسبة 98% من إجمالي الصادرات، حيث تعتبر المصدر الأساسي لموارد الدولة؛ وهذا ما يترتب عنه أثار على الاستقرار المالي والنقدي، وجعلت توازن الاستقرار المالي المحلي؛

8. قائمة المراجع:

•المؤلفات:

المؤلفات بالغة العربية:

- أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، ط1، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009)
- عازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، (سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقدي الدولي، - 2005)
- مائيير كوهين، النظم المالية والتمويلية، ترجمة عبد الحكم الخزاعي، دار الفجر، عمان، الاردن، 2007)
- المعهد المصرفي المصرفي، الاستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد11

المؤلفات بالغة الأجنبية:

2005, ,Martin K.Hess, La stabilité financière internationale et le rôle du FMI, Revue Politique Economique, N°03

- **المجلات:**

- بن اسماعين حياة، وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية والمصرفية للفترة ما بين 2003-2010، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر
- فتحي ملياني، السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد الثامن عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018
- أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد2، العدد السابع،
- فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسية النقدية في الجزائر للفترة 2000 – 2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3، العدد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، 2017،

- **مواقع الانترنيت:**

رؤية 2030 المملكة العربية السعودية ، ، برنامج التحول الوطني tp://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf